

## كتاب سياسي للعبارة والتاريخ

عثرنا على صورة هذا الكتاب الذي أرسله السيد محمد الأدرسي

( إلى الإمام يحيى حميد الدين )

بتاريخ ١٦ ربيع الأول الأتور سنة ١٣٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم

من محمد بن علي الأدرسي إلى جناب المولى ، الذي هو بالحامد  
أولى ،<sup>(١)</sup> الإمام يحيى حميد الدين أشرق الله شمس سعده ، وأعلى مراتبه  
على منن جده ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد تقديم تحيات بين يدي  
بحوى هذه السطور ، تهديها إليكم نبات الوداد وتحتات الاخلاص على  
أطباق النور ، فقد وردت كتبكم الكرام آخرها ما هو بصحبة السادة  
الاجلاء الطماء الاعلام ، السيد الملامة عيني الاسلام الصنو أحمد بن يحيى  
ابن قاسم عامر ، والصنو الملامة العزي محمد بن علي بن أحمد بن حسين  
الداري ، والصنو الملامة الوجيه عبد العزيز بن يحيى بن المتوكل ، والصنو  
الملامة العزي محمد بن محمد الشرعي الحلبي ، وقد سرنا وصبولهم وشريف  
قدومهم وانشرح البال من لطائف علومهم ، ونظراتهم فهم مهم ، وتذاكرنا  
في أبحاث شتى .

اما مادة الصلح بيننا وبين الحكومة فمن أول يوم وما ندعو اليه  
هو الوفاق ، وكلها أرادوا عقد ذلك نقضوه وكفى بما كان في هذه المدة

(١) حذف من هذا المكان ما أعيد من الانقلاب والسبع

الاخيرة ، فان المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات بل اربع (مرات) بمد وصول رسالهم الينا فاذا اجبنا بما فيه الوفاق اعرضوا تيباً وكبراً واحتقاراً لنا

فاولى المرات بواسطة محمد توفيق<sup>(١)</sup> في مجيئه الاخير فأجبناهم ذاكرين مواد بسيطة لأنني في ذلك الوقت لم يكن قد وقع بيننا وبينهم سفك دماء. وتلك المواد هي أن نكون في جهاتنا أمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مراكمهم ، واليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة والمترددين في مصالح البريات ، وان يبقوا (جازان) برتبة المعتاد ، وان لا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد ، وان يفك أمير مكة صالح بن حسن وصاحبه من الحجاج ، وان

(١) هو الشيخ محمد توفيق الأرنؤطي الأصل الممدود من علماء الترك جاور في الأزهر وعرف السيد الادريسي فيه وقد أرسله اليه الاتحاديون بعد الدستور غير مرة ليكشف لهم حقيقة أمره ، وقد كنت مرة في ناديهم الشهير ( بنور عثمانية في الآستانة ) حين جاءهم أول كتاب منه فأخبروني أنه أتني عليه فيما كتبه ووصفه بالأخلاص للدولة ولتقام الخلافة وانه لا يريد الا ارشاد الناس لما فيه صلاحهم في دينهم ووطنهم الدولة . فذكرت هذا الكلام للمصدر الاعظم حسين حلمي باشا : فقال الشيخ توفيق رجل بسيط ساذج الخ ولم أسمع يوماً من رجال الجمعية مثلما سمعت من المصدر من الأرياب وسوء الظن . وقد اجتمعت بعد ذلك بالشيخ توفيق في الآستانة ثم في مصر بعد عودته المرة الثانية من اليمن وكانت الحكومة قد اظهرت العداوة للادريسي وأذته بالحرب فسأته عنه فقال : انه على ما عهدت من قبل من الاستقامة والأخلاص والسكن الحكومة اعرف بسياستها . أو ما هذا مضاه . وقد رأيت بعض اخواتنا العرب في عبي يطعنون في الادريسي فعارضتهم وذكرت لهم ما سمعته وما رأيته من بعض كتبه لأهله في السودان الناطقة بأخلاصه للدولة حتى اضطره الاتحاديون بمنظمتهم الى ما كان من المقاومة .. فاقنعوا

توسط فيما بينكم وبينهم من الصلح . وهذه المواد مما يضرعك منها لأنها  
لباطراً لا تكاد ان تكون مطالب . ولكن أدانا الى ذلك حسب الراحة  
للبلاد والعباد .

فما كان الجواب الا بتقيض ذلك فسافوا تلك القوة التي يقدمها  
محمد رافع بك ومحمد علي باشا في جازان ، وملاؤه بالآلاف ، وازدادوا  
عدواناً على طلب الحجاج لجسهم كما وقع في حبس بعض رجال (المع) في  
حج هذا العام . وأشروا ان العسيري تابع لامارة حسين بن عون<sup>(١)</sup>  
وأرسلوا الينا بطريق مصر في حين وصول القوة العامة يرفق عزت<sup>(٢)</sup>  
التي ان أردت السلامة اقتنع لهم الطريق الى الإمام التي تمر على طرف  
البلاد التي بيدنا ، فقوضنا الامور الى الله واستعنا به في مدافعتهم ومحمد  
الله قد كان ما كان

ثاني المرات بواسطة عند ما وصل اليكم عزيز<sup>(٣)</sup> ووافقناكم فكان  
منهم الجواب بالتعليق على ما هو في حكم الاستعجال وهو اجابتنا بحضور  
الاستانة . وقد تحقق لكم من هذا نهاية الاعراض ، مع انكم قد بدلتهم  
الجهد كما أخبر عزيز عند وصوله مصر لبعض أصدقائنا بذلك ، وبما  
كررتموه من المراجعة فيما هنالك ، ومنم عزت وأخذ في تجهيز نحو  
تسعة وثلاثين طابورا الى ان حال بيننا وبينهم الله بما تداركنا به من رحمته  
(١) أي جنلوا بلاد عسير تابعة لأمير مكة الشريف حسين بن عون (٢) هو  
عزت باشا القائد الاخير لحلة اليمن وهو الآن القائد العام لجيش الدولة في شطلجة  
بجوار الآستانة لمداومة البقايتين عنها (٣) هو عزيز بك علي المصري الذي كان  
واسطة الصلح بين الامام وعزت باشا في اليمن وهو الآن أمير العرب وقائدهم في  
في قطر بنغازي بجاهد ابطالية

فكشفت عنا النعمة ونجاننا كما هو سنته مع عباده المؤمنين ، وعكس عليهم القضية وسلط عليهم عبادة اله أولي بأس شديد فحسوا خلال الديار وكان وعداً مفبولاً .

ثالثها كان بواسطة السيد الشراعي مع بعض اخواننا فأجبنا فكان الجواب منهم بالسكوت .

رابعها مع سليمان متصرف عسير لما أنانا جوابه <sup>(١)</sup> بعد أن قامت عليهم فتنة الطليان يدعوننا فيه الى الوفاق ، وان نكون اخوانا ونهجر الشقاق ، فأجبنا عليه بالترحيب والتسهيل ، فارسلنا بعض مخلص أصحابنا الى ان وصل بقرب مسكرهم وخاطبه بمحضوره لاجل المذاكرة فيما يجمع الشأن فكان يساجل الى ان تمكن من أرزاق ومماش لأنه في ذلك الوقت كان عادماً فلما رأى انه استغنى تكبر وأجاب بالغلظة وأعداد الطواير الجلة للمخالفين فرجع صاحبنا بذلك

ثم في هذه المدة مع مارأينا من فتك الطليان بهم أخذنا العطف فامسكنا كل حركة وكتبنا لمن في منفرة (ميسدي) <sup>(٢)</sup> ان دهك شيء فلكم منا عون . فكان منهم أن محمد علي <sup>(٣)</sup> مر بطريق القنفذة، وليته لما مر قصر اشتغاله بمصاحبة المسكر بل أخذ يحرق ما وجد في طريقه من بيوت

(١) قد وقفنا على كتاب سليمان باننا هذا للسيد وجواب السيد له ومنشورها  
بعد (٢) ميسدي ثمر من ثغور عسير بين الحديد وجزان او جزان وفيه قلعة عسكرية وهو الآن من الثغور التي يد السيد وقد عثرنا على كتاب من القومندان التركي الذي عرض السيد عليه المساعدة على ايطاليا (٣) هو محمد علي باننا الذي كان والياً اليمن وقتها العام

السادات العلماء لأن هذا الرجل أكبر عداوته لأهل الدين لأن ماناله من الشرف في الآسنة (كان) بإسباب شفهة لعالم في اطله أيام تنازع وقع بين المسلمين والنصارى هناك . ولما قدم جازان بالمساكر لم يحتر لهم (خسته خانه) الا جامع تلك البلدة ولا يهيمه أن تلوث بالنجاسة وتمطت اقامة الجمعة فيه وكأنه يظن أن هذه هي الاسباب في ارتزاقه النياشين والرتب من باب « من رزق من شيء فليزمه » وهذا هو السبب في تجهيز ما وجهناه من الجند الى جهة الشام<sup>(١)</sup> لاجل مدافعة هذا الطليان ، والمحافظة على مراكز أهل الدين والايان

وقد حصلت المذاكرة بيننا وبين هؤلاء الاخوان في هذه الاحوال الى أن ساق بنا الكلام الى مفرزة (ميدى) وأخبرناهم ان الطليان قد ضرب قلاع الدولة ومراكزها من باب المندب الى جدة ، وهذا تلك الحصون بمدافعة السلطة ولم يبق الا هذه القائمة مع ان شيخ البلدة التي فيها قدسبت له جناية مع الطليان بواسطة شهادة سبوك طال الخلاف بين الترك والطليان فيه وتوقف الامر على شهادة هذا الشيخ وتهدده الدولة بالشهادة لها فشهد . فاذا قصد الطليان هذه المفرزة لا يقتصر عليها بل يتعداها الى تلك البلاد لما جناه شيخنا عليهم وسابقاً قد ضربوا هذه البلدة كما قد عرفته ومن المشاهد ان هذه المساكر كجملته من في كل موضع اذا ضرب الطليان المواقع هربوا من مواقعهم تلك الى محلات العامة ولم يدافعوا ولا يضرب مدفع واحد ، وقد ضربت هذه القلعة من نحو شهر وخرجوا

(١) هي الحدود الشمالية لصير يسونها جهة الشام

منها كما ذكرنا ، وهذا مما أوقع الناس في العجب ، فإن الدولة لما عجزت  
عن اصلاح الداخلية كان يرجى منها حفظ الخارجية ، والقيام بالدافسة  
عن الرمايا عن قصدهم بسوء ، فمجزت الدولة الآن عن هذا وهذا فاقابني  
لهم الا أن يسموا الناس بحسن الخلق لو كانوا يقولون

ثم انه قد اشد الخطب من الطليان بمحاصرتهم للحديدة الى حالة يخشى  
مها أن تحتل الحديدة فتكلمنا مع العسكر الذين في القلعة بأن يهاجم بها  
ضروه على الاسلام والمسلمين لأن الحديدة اذا احتلت يتبعها ملحقاتها  
ومن ذلك هذه القلعة ، ومن المعلوم حسب اصولهم أنه اذا احتلت الحديدة  
وجاء المحتلون ببوايرهم لاستلام هذه النقطة تبعاً للمركز ومهم الاذنه  
بالتسليم من كبراء الترك فان من في هذه النقطة لا يلتفت الى الاسلام ولا الى  
المسلمين ولا يهتمون بأمر الوطن بل حالاً يملون الترتيب اللازم في التسليم  
الى المحتلين ولو بطريق الحرب مع أهل الوطن بأن يضربوا من القلاع  
وتضرب البواير من الساحل حتى يتصلوا بالمحتلين ويدفعوا لهم موقع  
الحرب ، ويسلبوا أهل الوطن الى الاسر ، كما فعلوا في بني غازي احدى  
متصرفيات طرابلس ، فان أهلها عشية احتلال الطليان لما رأوا ببواير الطليان  
بالساحل أسرموا الى مركز الحكومة ليستمدوا للقتال ويودعوا أهلهم  
وأموالهم في محل مكين ، فمنهم الأتراك والأزموهم الطمأنينة فرجموا  
الى بيوتهم ، فلما جن الليل لم يشعروا الا والمتصرفية باجمها صارت عساكر  
طليانية فقاموا للدفاع ولم يكن الخروج من المنازل الا للرجال دون النساء  
والثرية ، وهم الآن تحت قبضة الطليان . واشتهر ان هذه المعاملة من

المساكر بأسباب ما أخذته كبراً أوهم من الطليان خفية . وبأسباب ذلك استقال الصدر قمين إن بقائهم حينئذ في المواقع الحربية لا للدفاع وحماية الثغور كما هو اللازم لمن يتولى إمامة المسلمين بل للاعراض الفانية ، ويبيع البلاد للمصلحة الشخصية ، فمن يبيع الإسلام فليبعه من الترك ، ومن يندب الدين فليندبه مما لهم من اختلاق الأفك ، فلها خاطيناهم في النزول مضاً ليقوا مع المساكر العربية جنباً مجنب حتى إذا احتلت المدينة يكون موقع المفزة الميدية بأيدي المسلمين يؤدون فيه ما أوجب الله عليهم وإن امتنعوا فلا الزام . وإن أرادوا اللحاق بكبرائهم فلم ذلك . فأبوا هذا وهذا « ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله » .

والمعجب من هؤلاء الناس يذكرون أننا السبب في تركهم للمدافعة كما روى عنهم السادة الواصلون فليت شعري من أي وجه ؟ وأي قرب بيننا وبينهم في المسافة أن يقولوا نخشى أن نصل بنازين أذني الأقل بيننا وبين المدينة ثمانية أيام ولو سلم هذا فما يكون جوابهم في اختلال الطليان لطاريطس ؟ وما المانع من المدافعة هناك مع أن أهل تلك الجهة من المخلصين للحكومة بل هم قائمون بالقتال للمحتلين من الآن ، ومن المعجب أن الحكومة قبل أن يحتل المحتلون رفعت الأسلحة والوالي والمسكر الأشياء قليلاً وبمد ذلك لم تمد المجاهدين ولا بدرهم أو نفر . وفي عهدي أنا عرفناكم سابقاً أن في صبح ليلة خروج الأتراك من جازان وفي اليوم الذي بعده جاءت بواسطة بطريق البحر فوقعت بيد المجاهدين فإذا بعض رسائلها يحتوي ترجمتها على إعلان حرب إيطاليا لهم وأنه يلزم ما يبرهم هنا العناية ، عاماً الأتاليين . وحفظهم ، فتعجبنا من حسن معاملتهم ، هذا لمن

ناوؤهم بالمداء الأكبر وإذا حصل منا معاشر المسلمين أدنى شيء معهم قامت  
القيامة . وبينما نحن في هذا الموضوع إذ ورد منكم كتاب كريم ، فتلقيناه  
بالترحيب والتكريم ، وسنوفي كل بحث مما أشرتم إليه حقه إن شاء الله  
فأما ما أشرتم إليه من قولكم ( والدولة الضمائية وإن كان أمرؤها كما  
عرفتم فإنه عند الشدائد تذهب الأحقاد إلى أن قلمه أما ما كان سابقاً مما  
ذكرتم من تباعد الضمائية عن الإصلاح فإنه لا يفرنا الآن إلا نصاب )

وقد أنصف الغارات من رامها . فلا يخفكم أي حقد عندنا ؟ ولا  
جاءني كتاب سليمان ( باشا ) يمنع إلى السلم في وقت قيام الطليان واقمت  
وأجبت بما صدوت إليكم صورته وأرسلت من أخصاء اخواننا من يقوم  
بحل هذه المشاكل كما قد أشرنا لكم في أول الجواب ولم نلتفت إلى ما سبق

منهم من الأبعاد بأنواع المهالك حتى يشق بطون الموامل فلما جاء جواب  
سليمان لذلك الأخ ( يعني مندوبه ) بالتهديد وأعداد الطواير للتربية تعجبنا من  
ذلك وما زلنا نتوقف عن عمل أي حركة رجاء أن يهتدوا إلى الصواب فما  
كان بعد ذلك إلا مرور محمد علي ( باشا ) في شهر ذي الحجة بحرق بيوت  
السادات والعلماء وأفاضل الناس كما قد ذكرنا لكم أول الكتاب . فيأيت  
شعري ما صنع بعد هذا وهل فيه انصاف أعظم من هذا الانصاف حتى من  
كان لنا بالأمس عدواً لدوداً أصبحنا نتقرب إليه بالموودة لا لشيء بل كان  
جباراً للإصلاح من يداه وهل من العقل بعد ذلك لنا أن نرمي باقتنا إليه  
ولو على المهالك ؟ وهل هذا من الدين ؟ كلا وأصدق القائلين يقول  
( ولا تنهوا ولا تهزوا وأنتم الأملون إن كنتم مؤمنين )

ثم إن ما أشرتم إليه هو لم يزد عن كونه من قبلكم ولم يدر ما عليه

اذ لم يرد من كبرائهم وأعيانهم من تحسن الخطابة معه في ذلك وفي كيفية مواصلة الخطاب الى الاستانة لان ولاية اليمن صارت الآن منقطعة عن

الولاية العثمانية للحيولة بالقوة الإيطالية

وأما ما أشرت إليه (ان لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم) فاعلم أيها الامام اني عند ما أتو ذلك، أجد خاطري ينكسر مما هنالك، لانه حين أرادوا أن يقتنوا الفرصة في وان كنتم جزاكم الله خيرا كرتتم التوسط في الصلح لكن لا على طريق الشرطية بخلاف الآن لما كان الصلح لمصالحهم أوفق فآثرتموم علي مع اني الصاحب القديم، والخل الذي هو على العهد الى المات مقيم :

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ما الحب الا للحبيب الاول  
ومنازل في الارض يأتها الفتى وحينئذ أبدأ لاول منزل  
وأما ما ذكرتموه (ان الممل الكفرية كما عرفنا فوقت سهام انتقامها  
على الدين القويم، وفعلت بالمسلمين أقبح الافاعيل الى آخر ما شرحتموه) فلا يخفكم ان هذه الامة قد أخذت هذه الازمان الطويلة وهي في اطمئنان بال، وسكون الاحوال، لما كان سلاطين آل عثمان قائمين بحماية الشرع الشريف، ولا مظهر لهم الا انهم نواب الامة الاسلامية في حقوق دينهم الخيف، ولا شك ان أهل الممل المختلفة لا يتجاسرون على هدم هذه السياسة لانها تستدعي الثورة العامة بين المسلمين وغيرهم في جميع الاقطار الشاسعة ولا أضر على الاجانب من هذه الحرب الدينية، وبها كان يتهددم السلطان السابق عند المشاكل الدولية، فيجضعون الى الموافقة، فهذا عشنا وعشتم طول النشأة لم نسمع في الخارج بمشاقة، بل كان في آخر المدة الاخيرة

مارفع الدولة لأعلى مكان حيث ظفرت باليونان، واحتلت عاصمة ملكهم  
بِقوة عظيمة القدر والشان، فلما جاءت هذه النشأة الأخيرة من الأتراك  
تظاهروا بالحرية ليرضوا أهل الملل الأخرى وأن الاختصاص بدين  
الاسلام هم منه على فكاك ولهذا سموا أنفسهم بالجامعة الثمانية، ليوجدوا  
الملل هرباً من الجامعة الاسلامية. وقد أرسل جنابكم الياتك الرسالة  
المؤلفة لشيخ الاسلام سري زاده محمد صاحب ونبتهم عافاكم الله على ما فيها  
من الإلحاد وجزاكم الله خيراً تلك الافادة. فحينئذ حدث أمران: ضج أهل  
الاسلام من رغبة الأتراك عنهم، وطمع أهل الملل في الأتراك لتفور  
الجمية الاسلامية منهم، فأخذوا في انتهاب البلاد منهم، فاستقلت ولاية  
البنار، بعد ان كان ملكهم في زمن السلطان السابق برتبة ياوران، ويمت  
ولايتا البوسنة والمهرسك علنا، وطرأ على خفية، وصديق لفرنسا على  
تبعية تونس، وحينئذ قامت الاجانب ينار بعضهم من بعض فهدوا أيديهم  
الى احتلال البلاد الثمانية لهذه الاسباب وتفسير الثمانية بطريق أولى  
كتبريز وقاس كما ذكرتم، مع ان قاس هذه من أعوام قريبة سعى  
السلطان السابق في استقلالها بواسطة ملك ألمانيا لتعفظ من غوائل  
الاجانب، فتغيرت في هذه الايام السياسة الاسلامية من اهلها فكان  
ما كان في مسافة ثلاث سنوات، وهذه الامة أقيمت فيها تداعي الشدائد  
من كل الجهات، وكل فريق يمد يده الى ماشاء من النواحي المختلفة.

وقد عرفناكم عنشاً هذه الاحوال، لتعرفوا من هم السبب في محاق البلاد  
الاسلامية والاضمحلال، فهم الاحق بالملامة، والتقريم والتوييح وسلب الكرامة  
وباليت شمري ما المراد منا في الرابطة التي أشرتم اليها فان كان المقصد

التسكين الجرد الى ان توافق معهم الامور ثم يقبوا كأن لم يكن بيننا وبينهم صداقة كما كان بالامام الماضي اذ قدمنا لهم عشرة آلاف عود للسلك وأمانا لهم الطرق وتهدنا لهم بالاصلاح حتى صاروا دولة حقيقة يروحون ويندوون بكل شرف، فما كان منهم الا تدير الحيلة في المعجوم القبض علينا فجانا الله وآل الامر الى ما هم فيه من الاهانة والحيرة ولا حول ولا قوة الا بالله .

أولا توافق الامور كما هو المتظر ان لم يستمظفوا خواطر المؤمنين واشتد الحال ان آل الى سقوط البلاد بأيدي الغير يسلمها الا تراك لهم ولا يلزمنا الا قبول ما حلوه وأبرموة فما في هذه الا اقامة الحجة علينا من الله ، وما المعذرة في ذلك المقام الالهي . وان كان القصد ان نكون نحن وهم

شركاء في المواقع بدون خداع في الحال والاستقبال ، شركاء في الدفاع عن الدين ، شركاء في الرأي حتى نعلم ما يراد بنا ، ونؤدي ما أوجب علينا ربنا ، ولا نكون العوبة للاتراك يسلموننا الى الغير متى شاءوا والياد بوجه الله بل نكون على أمن من ذلك كله ، فأهلا بالوفاق وسهلا .

وفي الحقيقة الحقير ان هو الا رجل قام بتأييد الله في هذه البرية القمراء للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واقامة الشريعة التي لا حرز لنا دونها ولا عصمة ، ان كنا ممن يحتفلون بتعاليمها الالهية ويخدمونها

فقامت هذه النشأة الجديدة من الاتراك وحشدوا المساكين المصهوبة بالدمرات والسيوف البواتر، وشاع وذاع انه صدرت ارادة سلطانية ، واشارة من لدن الجمعية ، باستئصالنا ، ولا يعلمون ان الامر بيد الله وهو أكرم الاكرمين ، لا يضيع من من عليه من برته ، وكساه

من الايمان بحال كرامته ، بل ينصره وينتقم من عاداه كما وعد في كتابه  
العزيز ، وعد الله حقا ومن أصدق من الله قيلا . فقال عز وجل ( انا لنصر  
رسانا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد ) . وقال عز وجل  
( فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا علينا نصر المؤمنين ) واني والله  
فند هذه الآيات اعلم من أين أخذت هذه الدولة فسدامت عليها  
الاهوال من كل جانب جملة واحدة على غير أسلوب معروف ، ولا  
تقدير في الحساب ، ألوف ( واذا أراد الله ب قوم سوءا فلا مرد له )  
فاجأها القمر الالهي بنته وانقطعت في مدافته كل حيلة فسبحان  
القائل ( وما لهم من دونه من وال ) . واني والله لاعلم بدواء تلك العلة  
فهل من سبيل الى ان أكون الطيب الرباني ، ولا تكاد تلبث هذه الدولة  
ساعة حتى يشفيها الله في جميع الأنحاء لكن ان رجعت سياستها الى  
الصراط المستقيم الرحماني . وقد ذكرنا للسادة الواصفين تفاصيل الامور  
وأبدينا لهم ما يصلح في المقام واكتفينا ببيانهم عن شرح ذلك هنا لأن  
للكلام مقامات طويلة ومباحث مختلفة ، كما سيوضحون لكم ، وهم من  
أفضل عباد الله وله الحمد ان جعل بيننا وبينهم التآلف وخالص الوداد في  
الله ، ومثلهم يقوم بالبيان وكونوا على يقين ان مافيه صلاح المسلمين  
والاسلام وحفظ البلاد بدون خداع فاننا فيه على رفاق . وكذلك اكتفينا  
ببيانهم في مادة الحدود من ( الشرف ) الى ( بني جماعة ) وقد تجررت  
بذلك ورقة بخط السلامة المفضل بدر الآلي السيد أحمد بن يحيى عامر ،  
هذا وشريف السلام وأسناه بسمك ومن بالمقام ورحمة الله وبركاته  
الامضا

## ﴿ انتقاد لائحة الاصلاح البيروتية ﴾

( الحقوق التي اعطتها اللائحة للمستشارين الاجانب )

(١) جاء في المادة الرابعة أن اعتراض الوالي على قرارات المجلس العمومي متبد بصادقة مجلس المستشارين . وهو قيد لا حاجة اليه لان مجرد اعتراض الوالي على قرار ما لا يقتضي الغاء حق يقيد فيه بما يمنع استبداده به ، ومن شأن الاعتراض أن يبين على أحد أمرين اما مخالفة القوانين أو مخالفة المصلحة ، ولو قيدوه بهذا لكان أولى حق لا يكثر الاعتراض من الولاية البراء فيضيع بها الوقت . وما دام القول الفصل في الاعتراض للمجلس فالاعتراض اما أن ينفع ولما لا ينضر

(٢) في المادة الخامسة ان لجنة المجلس العمومي تجتمع بإدارة مستشار هذا المجلس ومن حقوقها دعوة المجلس لاجتماع فوق المادة باتفاق ثلثي أعضائها ومصادقة مستشار المجلس . فهذا القيد لا حاجة اليه أيضاً وفيه خصم لحقوق اللجنة عظيم ، فإذا سوفنا أن يكون اجتمعها بإدارة المستشار لاقتضاه اماما ومرشداً لما فيها هو أعلم به منها من وظائفها كلها أو بعضها ، فلم لا يجوز لها الاستقلال بطلب عقد المجلس اذ رأى ثلثا أعضائها الحاجة الى ذلك لأمور تتلاق بمصلحة بلادهم يجوز أن لا يبرنها للمستشار ؟ الا يجوز أن تكون المسألة التي يدعونها لاجلها مهمة جدا في نظرهم وأن يكون للمستشار هو في عدم اجتماع المجلس لما لان فيها تناقضاً بين مصلحة الوطن ومصلحة أبناء جنسه الاوربيين ؟ بل فالمصلحة أن لا تجعل له حتماً يمكن أن ينضر ولا حاجة تدعو اليه أي ليس لنا فيه قبح . على ان القاعدة الاعهولة ان دفع الناسد مقدم على جلب المصالح

(٣) في الكلام على تعيين الموظفين من المادة السادسة أن طالب الوظيفة يتحتم امام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة التي يطلب الدخول فيها . والظاهر ان الامتحان يكون باللغة العربية ولا تشترط اللائحة أن يكون المستشار عارفاً بها لانها معرفة للتركية أو الفرنسية تقوم مقامها ، ثم ماهي مواد الامتحان ولم يشترط في كل مستشار أن يعرف قوانين الدولة فتقول ان الامتحان يكون بموادها

(٤) في الكلام على عزل الموظفين من المادة السادسة أيضاً أن رؤساء البلدية تكف أيديهم عن العمل بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين ، وأن سائر الموظفين المحليين من قبل الولاية تكف أيديهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسوين اليها فقط ، وان موظفي الحكومة المركزية يكون عزلهم

يطلب من مجلس المستشارين وبمحكم من هذا المجلس . وقد جعلت اللائحة للتعيين  
الاولين من الموظفين الذين تكلف بهم حتى مراجعة الوالي في مدة معينة ولسكنها  
أوجبت على الوالي أن يجعل دعوى من يراجعها الى مجلس المستشارين الذين كان كلف  
اليهم من قبلهم ليحكم فيها . فهذه حقوق تجعل أمر النزول كله بأيدي المستشارين  
الذين لا يعرفون لغة البلاد ولا قوانينها ولا يشترط فيهم ذلك ولم يقيّدوا بقانون آخر  
يحكمون به في النزول والايقاف . وهذه ساءلة استبدادية خطيرة قد تقع على بعض  
الناس بالقوة القاهرة ، وأغرب الغرائب أن يطلبها بعض الناس لا تشبه ويسمونها اصلاحا  
وإنما طلبها مبني على قاعدة عدم وجود الاكفاء لادارة الحكومة في البلاد ، فكيف يكون  
حال هؤلاء الموظفين الذين يمل فيهم الكثرة مع المستشارين الذين بأيديهم أمر وزفرهم  
وهم يذلون الآن لرؤسائهم من الترك خوفاً من النزول الذي لا يقطع الامل من العودة  
الى الوظيفة أو نيل خير منها ، فكيف يكون ذلك لمن اذا عزلوه هم بجهلهم من  
خدمة حكومتهم طول حياتهم ؟؟

( ٥ ) اعرب كل ما في هذه اللائحة على الاطلاق انها بعد ان جعلت أمر عزل  
الوطنيين في أيدي الاجانب فاطت بهم عزل أقمهم أيضا كان واخصها بحسبون أنهم  
سيبعدون في أوروبا من المستشارين والمفتشين ، من يجري على سنة الخلقاء الراشدين ،  
ونسوا انه لا يعرف في أوروبا كلها رجل سياسي وقع صوته بالرضا بالقاء امتياز الأوروبي  
على الشرقي في الحقوق والعقوبات ، بل المعروف عن الكثيرين منهم أنهم لا يرون أمة  
من أمة الشرق توازي صلوكا أوروبا ، والذي يزيد هذا الأمر غرابة ان هؤلاء  
للمستشارين الذين بعدون في تكافهم واتحادهم في الشرق كأنهم رجل واحد قد جعلت  
اللائحة أمر مذنبهم مفوضا الى آرائهم وأهوائهم لا الى قانون يوجب عليهم الحكم بمواد  
مدينة في كل ذنب ، على حين أنهم اذا قيدوا بقانون ونيط أمرهم بمجلس تأديب  
وطني أو مختلط لا تسهل معاقبتهم بما يوجب ذلك القانون « هذا وما فكيف لو »

اقترحت اللائحة في المادة السابعة ان تعين الحكومة المركزية المستشارين من  
الاجانب للشرطة ( الجندومه ) والمالية والبوسطة والتفريف والجرم في مركز الولاية  
ومفتشا عاما منهم لكل لواء - وان يعين المجلس العمومي من الدول التي ترضاها  
الحكومة المركزية مستشارين للمجلس العمومي والمدنية والنافعة والمعارف والبلدية  
والبوليس ولسكنها لم يعين أعمالهم ووظائفهم في هذه المصالح وانه ينص في المادة الثالثة

عشرة فذكرها واحدة واحدة في سلسلة انتقاداتنا هذا وهي أربعة  
 (٦) أول وظائف هذا المجلس تفسير مواد النظام الذي تضمنه الحكومة المركزية  
 على ان يكون دستوراً للحكومة الولاية ومجلسها العمومي، وليست أرى لاعطاء المستشارين  
 هذا الحق وجها الا انه حكم بين الولاية والناصفة والا فمجلس ادارة الولاية أجدر  
 من المستشارين بفهم هذه القوانين، ولعل حكومة الناصفة ترى حكمه أقرب الى  
 مصلحتها اذا كان مؤثما من الاعضاء المنتخبين ورؤساء المصالح الذين يمين بعضهم من  
 قبلها وبعضهم من قبل الولاية، على أن إعطاهم حق هذا التفسير مطلق عام ولهم بذلك  
 مجال واسع للحكم بالرأي والهوى . . .

(٧) الوظيفة الثانية لهذا المجلس تفسير القرارات والانظمة التي يضعها المجلس  
 العمومي . وليست أرى لهذه الوظيفة وجها آتية ، فاذا اشبهه الوالي أو غيره فيما يضعه  
 المجلس فينبغي أن يراجع المجلس فيه لانه أعلم بما يضع ، ويترتب على إعطاء المستشارين  
 هذا الحق وجوب نقل كل ما يضعه المجلس بلغة البلاد الى اللغة الفرنسية لأنها تكون هي  
 اللغة التي يعرفها جميع المستشارين فيها ، وقد يكون هذا من مقدمات احتلال فرنسا للبلاد  
 (٨) الوظيفة الثالثة له النظر والحكم في وجوب عزل الموظف أو عدمه ، وقد  
 أشرنا الى انتقاده من قبل وتقول هنا : أن الواجب المتعين أن يكون لكل مصلحة مجلس  
 تأديب يتألف من رئيسها وبعض كبار الموظفين فيها ويجوز أن يكون مستشارها عضو فيه  
 (٩) الوظيفة الرابعة له النظر والحكم ( بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين )  
 في كل خلاف يقع بين أحد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أي  
 دائرة ( مصلحة ) كانت ويكون حكمه برما ( !!! ) وقد انتقدنا مثل هذه الوظيفة  
 من قبل وزيد هنا انتقاد جيل حكمه برما انتقادا شديدا مؤكدا ، فان هذا الحكم  
 لليوم الذي لا يقبل التقص ولا المعارضة ولا يجوز فيه الاستئناف ، لا يصح أن يعطى  
 الا للمصوم من الخطاء والنزاهة عن الهوى ، ولا يعقل أحد وجه الحاجة اليه ، ولا كيف  
 يمنحه الناس للحاكم من تلقاه أنفسهم

تلك اشارة وجيزة الى ما رأينا من خطأ هذه اللائحة في موضوع المستشارين ولنا عليها  
 انتقادات أخرى لاحاجة الى بسطها . ولما كنا حيازمين بأمر الحكومة المركزية يستحيل  
 ان تقبل هذه اللائحة ولا سيما الوزارة الاتحادية منها التي لا يرضيها الا استبداد الناصفة في  
 المملكة فالواجب على طلاب الاصلاح الخالصين من أهل بيروت ان ينضموا الى حزب  
 الامم كقوة الادارية لتكون يد الجميع واجدة ويد الله على الجماعة كما ورد والله الموفق